

السيد حسن عبدالرحمن السركال  
نائب رئيس تنفيذي – رئيس تنفيذي العمليات  
رئيس قطاع العمليات  
سوق دبي المالي، ص.ب 9700  
دبي – الإمارات العربية المتحدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

**الموضوع: إفصاح مكمل من (جي إف أتش المالية) بخصوص مناقشة توصية العدول عن الانسحاب من بورصة الأوراق المالية بالكويت)**

بناء على طلب هيئة أسواق المال بالكويت بموجب كتابها المؤرخ في 2015/12/30 يوضح Gfh للأسواق والسادة المساهمين الأسس التي على أساسها اتخذ مجلس الإدارة قراره بالعدول عن قرار الانسحاب السابق والتي يعزى فيها صدور تعديلات جديدة على اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالإدراج والشفافية وفقا للقرار رقم (72) لعام 2015 الصادر من الهيئة.

1) من المعلوم أن مجموعة جي أف أتش المالية مدرجة في عدة أسواق مالية ومنها السوق الكويتي ، وقد تعرضت سابقا للعديد من الإحالات للتحقيق بسبب الاختلاف في الفهم والتطبيق لتعليمات الإفصاح الجوهرية ، وهو ما أثر على سمعة الشركة على الرغم من أن الأسواق النظيرة المدرجة فيها لم تقم بمخالفة الشركة ، كما لا يخفى أن هناك تضاربا في التعليمات الرقابية لا سيما بين الجهة الرقابية في دولة الكويت مع الجهة الرقابية الأصلية مانحة الترخيص في مملكة البحرين وهو ما حدا بالشركة التقدم سابقا بكتاب لرئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ومدير عام سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 2015/6/21 بسبب الإحالة للتحقيق من قبل البورصة كون أن البيانات المالية للشركة تعد وفق المعايير الإسلامية التي يلزمنا بها مصرف البحرين المركزي وهي الجهة الرقابية الأصلية مانحة الترخيص في حين أن قرار وزير التجارة رقم 2014/1 يلزم باتباع المعايير الدولية ، وحرى بالقول أن أغلب الشركات غير الكويتية المدرجة تمت إحالتها للتحقيق في البورصة بسبب هذا الأمر ومنهم من أرسل كتب شبيهة بذلك ، وقد تلمست الشركة إثر ذلك بعدم الإحالة للتحقيق مرة أخرى بعد بيانات الربع الثالث المنتهية في 2015/9/30 بعد قرار التوصية بالانسحاب مما تفهمت وتلمست معه الشركة تفهم كل من الهيئة والبورصة مشكورة لهذا التعارض بين التعليمات الرقابية للشركات غير الكويتية .

2) إن المرونة التي تضمنتها اللائحة التنفيذية الجديدة خاصة في الشق المتعلق بالإفصاح منح أريحية كبيرة للشركة ، نظرا لأن الإحالات للتحقيق سابقا لم تكن إلا على أساس الاختلاف بالفهم في تطبيق تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية فقط وقد تمت معالجتها في اللائحة الجديدة في حين أن جميع التعليمات والنظم الأخرى لم تكن محل خلاف جوهرى . ونورد منها على سبيل المثال :

١٣

أ- إن المادة 4-3 من كتاب الإفصاح والشفافية جعل للشركة الحق في التقدير المبدئي في شأن تأجيل الإفصاح عن المعلومات الجوهرية خلافا لما ورد سابقا في البند خامسا من تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية السابقة التي تشترط الموافقة المسبقة ، وهو أمر يتسق مع طبيعة أغلب العقود التي تتضمن شروطا بالسرية أثناء المفاوضات .

ب- إن المادة 4-3-1 من كتاب الإفصاح والشفافية أعطت الأحقية للشركة التشاور مع الهيئة للتأكد من جدية أسباب التأجيل وهو أمر لم يكن مطبقا سابقا .

ت- إن المادة 4-1-1 (26) من كتاب الإفصاح والشفافية حددت حالات على سبيل الحصر تحتم على مجلس الإدارة الإفصاح عنها في حين لم تكن تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية السابقة تتضمن هذا التحديد .

ث- إن ختام المادة 4-1-1 من كتاب الإفصاح والشفافية تضمن استثناءات لم تتضمنها تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية السابقة في شأن الأثر المالي .

ج- إن المادة 4-2-2 من كتاب الإفصاح والشفافية وهي التي تخاطب الشركة المدرجة في أكثر من سوق ( وهي الحالة الماثلة لشركتنا ) تضمنت التزامات أكثر منطقية مما كان مطبقا في البند رابعا /2 من تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية سابقا والتي تشترط الإعلان في صحيفتين محليتين

ح- إن المادة 4-5-1 من كتاب الإفصاح والشفافية أناط بقيام البورصة بإخطار الشركة بوجود تداول غير اعتيادي بما يستوجب الإفصاح خلافا للبند ثامنا من تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية السابقة التي ألقت عبء ذلك على الشركة وهو ما أوقع الشركة في لبس سابقا في تفسير مفهوم التداول غير الإعتيادي والذي على أساسه يستوجب التعقيب .

خ- إفصاح الشركة المدرجة عن المستفيد الذي يملك أكثر من 5% يكون في بداية السنة حسب المادة 2-1-2 من كتاب الإفصاح والشفافية خلافا للمادة 395 من اللائحة التنفيذية السابقة .

(3) إن التعديلات التي أجرتها هيئة أسواق المال مشكورة على اللائحة التنفيذية أعطت انسيابية أكبر للتعامل مع الشركات المدرجة وهو ما تلمسه الفريق القانوني الذي حرص على حضور ورشة العمل التي أجرتها الهيئة في شأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية باعتباره أكثر المواضيع التي كانت محل خلاف في وجهات النظر في شأن تطبيقها من قبل شركتنا .

4) إن مجموعة جي اف اتش المالية تؤكد أن طلب الإنسحاب ثم العدول عنه قد توسطه أمر جوهري وهو صدور اللائحة التنفيذية الجديدة والتي كانت محل إشادة من الجميع دون استثناء ، وهو ما دفع معه الشركة إلى مراجعة فكرة العدول عن الإنسحاب وهو ما يعد معه مبررا مقبولا .

ختاما فإن مجموعة جي أف اتش المالية تؤكد حرصها على اتباع تعليمات الهيئة في شأن الإفصاح المكمل الذي طلبته هيئة أسواق المال وفق الأسس التي وردت في كتابها المرسل إلى الشركة بتاريخ 2015/12/30 مع الأخذ بعين الإعتبار موافاة الهيئة والسوق بشكل عاجل عن هذا الإفصاح المكمل .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،



نبيل ميرزا

مدير إداري للإلتزام ومكافحة غسيل الأموال